

الرباط 20 دجنبر 2022

1. عقد مجلس بنك المغرب يوم الثلاثاء 20 دجنبر اجتماعه الفصلي الأخير برسم سنة 2022.
2. خلال هذا الاجتماع، تدارس المجلس التطورات الأخيرة التي شهدتها الظرفية الاقتصادية العالمية وسجل أنها لا تزال تتسم باستمرار النزاع في أوكرانيا، والانقسام الجيوسياسي والاقتصادي وتدابير الجائحة. ورغم ظهور بوادر لتراجع التضخم في عدد من الدول، إلا أنه يظل على العموم جد مرتفع مما يدفع البنوك المركزية إلى مواصلة التشديد المترامن لسياساتها النقدية. نتيجة لذلك، فإن الآفاق المستقبلية للاقتصاد العالمي تستمر في التدهور مع توقع حدوث تباطؤ قوي في النمو خلال سنة 2023.
3. على الصعيد الوطني، تلقي هذه الظرفية بظلالها على النشاط الاقتصادي وعلى تطور التضخم، حيث يرتقب أن يظل هذا الأخير في مستويات مرتفعة لفترة أطول مما كان متوقعا في شتنبر، متأثرا بالأساس بالضغوط الخارجية التي تنتقل إلى السلع والخدمات غير المتبادلة وبتنفيذ إصلاح نظام المقاصة اعتبارا من 2024.
4. وأخذا بالاعتبار آخر المعطيات الصادرة، من المتوقع أن يصل التضخم إلى 6,6% في 2022، بعد أن بلغ 1,4% في 2021، مدفوعا بالأساس بتسارع وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود وزيوت التشحيم. ويرتقب أن تصل نسبة التضخم بعد ذلك إلى 3,9% في المتوسط سنة 2023 قبل أن ترتفع مجددا سنة 2024 إلى 4,2% نتيجة الرفع المبرمج للدعم عن المنتجات المستفيدة من نظام المقاصة.
5. بالنظر إلى هذه التطورات، ولتفادي عدم تثبيت توقعات التضخم وتسهيل عودة التضخم إلى نسب تنسجم مع هدف استقرار الأسعار، قرر المجلس رفع سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 50 نقطة أساس إلى 2,50%. وسيواصل التتبع عن كثب للظرفية الاقتصادية والضغوط التضخمية على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء.
6. على الصعيد الدولي، وبعد بلوغ ذروتها خلال شهر يونيو، واصلت أسعار النفط منحها التنازلي مع بقائها في مستويات مرتفعة، حيث يتوقع أن يستقر متوسط سعر خام البرنت في 99 دولار للبرميل في 2022 مقابل 70,4 دولار في 2021، قبل أن يتراجع إلى 82,4 دولار في 2023 ثم إلى 80,2 دولار في 2024. وفيما يتعلق بالمواد الغذائية، من المرتقب أن تُنهي أسعارها السنة بارتفاع بنسبة 14,6%، وأن تتراجع بنسبة 9,4% في 2023 ثم بنسبة 1,4% في 2024. بموازاة ذلك، وحسب توقعات البنك الدولي الصادرة في أكتوبر الماضي، بعد ارتفاع سعر الفوسفات الخام بنسبة 119,5% هذه السنة إلى 270 دولار للطن، سينخفض إلى 200 دولار في 2023 وإلى 175 دولار في 2024. وعلى نفس المنوال، يرتقب أن ترتفع أسعار الفوسفات ثنائي الأمونياك بنسبة 31,4% إلى 790 دولار سنة 2022، قبل أن تنخفض إلى 750 دولار في 2023 ثم إلى 650 دولار في 2024.

7. في ظل هذه الظروف، يسجل التضخم على الصعيد العالمي بعض التباطؤ وإن كان من المرجح أنه سيواصل تطوره في مستويات عالية ولمدة أطول مما كان متوقعا في شهر ستمبر. وهكذا، ففي الولايات المتحدة، وبعد بلوغه الذروة بنسبة 9,1% خلال شهر يونيو، يتوقع أن يبلغ التضخم 8% في المتوسط خلال مجموع السنة الجارية قبل أن يعود إلى 3,9% في 2023 ثم إلى 2,4% في 2024. وفي منطقة الأورو، أدت التداعيات الحادة للأزمة الطاقية إلى بروز ضغوط تضخمية أقوى وأكثر استدامة مع عودة متوقعة إلى نطاق الهدف المحدد من البنك المركزي الأوروبي في 2024. فمن المتوقع أن يصل التضخم إلى 8,4% في 2022 وأن يتباطأ إلى 6,5% في 2023، مع مراجعة ملموسة لمستوى التوقعات نحو الارتفاع، ثم إلى 2,2% في 2024.

8. وفي هذا السياق، تواصل البنوك المركزية تشديد سياساتها النقدية رغم تدهور الآفاق الاقتصادية، مشيرة إلى أن أولويتها تظل تحقيق أهدافها المسطرة للتضخم. وبالتالي، قرر الاحتياطي الفدرالي الأمريكي على إثر اجتماعه المنعقد يومي 13 و14 دجنبر رفع النطاق المستهدف لسعر الفائدة الرئيسي بمقدار نصف نقطة مئوية إلى [4,25%-4,50%] وأشار إلى أنه سيواصل تقليص مقتنياته من سندات الخزينة ومن السندات المظهرة إلى رهون عقارية وفق الخطة الصادرة في ماي الماضي. وعلى نفس المنوال، قرر البنك المركزي الأوروبي في 15 دجنبر رفع أسعار فائده بمقدار 50 نقطة أساس والشروع انطلاقا من مارس 2023 في تقليص برنامجها الخاص بشراء الأصول (APP). أما فيما يتعلق ببرنامج مشتريات الطوارئ لمواجهة الجائحة (PEPP)، فيعتمد البنك المركزي الأوروبي مواصلة استراتيجيته المتمثلة في إعادة استثمار التسديدات على الأقل إلى غاية نهاية 2024.

9. ولازال تشديد الأوضاع النقدية وتداعيات استمرار النزاع في أوكرانيا يلقيان بظلالهما على الاقتصاد العالمي. ففي الولايات المتحدة، يتوقع ألا يتجاوز النمو 1,9% في 2022 وأن يتباطأ إلى 0,6% في 2023، قبل أن يتسارع إلى 2% في 2024. وعلى نفس المنوال، من المرتقب أن تتباطأ وتيرة النشاط الاقتصادي في منطقة الأورو إلى 0,7% في 2023، بعد 3,3% المتوقعة في 2022، وأن تبلغ 1,5% في 2024. وفي المملكة المتحدة، من المنتظر أن ينمو الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 4,3% هذه السنة، لكن من المتوقع أن يتراجع بنسبة 0,7% في 2023 قبل أن يرتفع بنسبة 2,3% في 2024. وعلى مستوى البلدان الصاعدة الرئيسية، يتوقع أن يسجل النمو في الصين، نتيجة بالخصوص لسياسة صفر كوفيد، تباطؤا إلى 3,1% في 2022، قبل أن يتحسن إلى 5,2% في 2023 وإلى 5,4% في 2024. بالمقابل، يتوقع أن ينمو الاقتصاد في الهند بوتيرة مطردة، تبلغ 6,8% في 2022، و6,7% في 2023 و6% في 2024.

10. وعلى الصعيد الوطني، وبعد الانتعاش القوي المسجل في 2021 مع نسبة نمو قدرها 7,9%، يرتقب أن يشهد النشاط الاقتصادي، حسب التوقعات المحينة لبنك المغرب، تباطؤا ملموسا حيث يرتقب أن تستقر وتيرة نموه خلال هذه السنة في 1,1%، نتيجة لتراجع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 15% ولتباطؤ وتيرة نمو الأنشطة غير الفلاحية إلى 3,4%. وفي سنة 2023، من المتوقع أن يتسارع النمو إلى 3%، مدفوعا بارتفاع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 7%، مع فرضية العودة إلى تحقيق إنتاج متوسط من الحبوب، في حين يرتقب أن يتباطأ نمو الأنشطة غير الفلاحية إلى 2,4%، متأثرا على وجه الخصوص بتدهور المناخ الخارجي. وفي سنة 2024، يتوقع أن يصل النمو إلى 3,2%، مع تزايد مرتقب في القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 1,8%، وفرضية إنتاج فلاحى متوسط، وتنامي القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية بنسبة 3,5%.

11. وعلى مستوى الحسابات الخارجية، تتميز سنة 2022 بدينامية قوية في المبادلات التجارية وبارتفاع ملموس في مداخل الأسفار وفي تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج. وهكذا، يتوقع أن تتحسن الصادرات بنسبة 32,3%، مدعومة بالأساس بمبيعات الفوسفات ومشتقاته التي تستفيد من ارتفاع

الأسعار العالمية، وبصادرات قطاع السيارات. وفي 2023، يتوقع أن يتباطأ نموها إلى 2,7% مع انخفاضات في الفوسفات ومشتقاته والمنتجات الفلاحية ومنتجات الصناعة الغذائية، قبل تسجيل شبه استقرار في 2024. وموازة مع ذلك، من المرتقب أن ترتفع الواردات بنسبة 38,4% في 2022، وهو ما يشمل بالأساس تفاقم الفاتورة الطاقية بنسبة 102,1% إلى 153,2 مليار درهم، وتزايد المشتريات من المواد نصف المصنعة وارتفاع قوي بنسبة 89,9% إلى 27,2 مليار درهم في الإمدادات من القمح. ويرتقب أن تتراجع الواردات بنسبة 3% خلال سنة 2023، خاصة مع انخفاض الفاتورة الطاقية بنسبة 13% وتدني واردات القمح بنسبة 41,2%، قبل أن تتزايد بنسبة 1,1% في 2024. أما مداخيل الأسفار، فمن المتوقع أن تنهي السنة بارتفاع قياسي إلى 88,8 مليار درهم بعد أن سجلت 34,3 مليار في 2021، وأن تعرف شبه استقرار في 2023 ثم تتحسن بنسبة 5,5% لتصل إلى 94,1 مليار في 2024. ومن جهتها، من المتوقع أن ترتفع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 12,9% إلى 105,8 مليار درهم في 2022، وأن تتراجع بنسبة 4% إلى 101,5 مليار في 2023، نظرا بالخصوص لتدهور الأوضاع الاقتصادية في دول الاستقبال، قبل أن تعود إلى الارتفاع لتصل إلى ما يناهز 104 مليار درهم في 2024. وفي ظل هذه الظروف، يتوقع أن يتفقم عجز الحساب الجاري من 2,3% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2021 إلى 3,3% في 2022 قبل أن يتراجع إلى 2,1% في 2023 ثم إلى 1,9% في 2024. أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فيرتقب أن تناهز عائداتها ما يعادل 3% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال السنة الجارية و3,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنويا خلال السنتين المقبلتين. وفي المجموع، وخاصة مع فرضية تحقق التمويلات الخارجية المرتقبة للخرينة، يتوقع أن تصل الأصول الاحتياطية الرسمية إلى 341,7 مليار درهم في 2022 قبل أن ترتفع إلى 362,9 مليار بنهاية 2023 ثم إلى 371 مليار في 2024، مما يعادل تغطية 5 أشهر و18 يوما من واردات السلع والخدمات في 2022 وحوالي 6 أشهر مع متم سنتي 2023 و2024.

12. وفيما يتعلق بالأوضاع النقدية، ينعكس الارتفاع القوي للدولار إزاء الأورو على مستوى سعر الصرف الفعلي الاسمي للدرهم الذي يتوقع أن ينخفض بنسبة 1,7% في 2022، قبل أن يرتفع بنسبة 2% في 2023، ليستقر في نفس المستوى خلال سنة 2024. وأخذا بالاعتبار فارق التضخم بين المغرب وشركائه ومنافسيه الرئيسيين، من المتوقع أن ينخفض هذا السعر بالقيمة الحقيقية بنسبة 3,2% في 2022 ثم أن يرتفع تدريجيا بنسبة 0,3% في 2023 وبنسبة 1,9% في 2024. وفي نفس السياق، لا تزال التقييمات الفصلية التي ينجزها بنك المغرب تشير إلى استمرار اتساق الدرهم مع أسس الاقتصاد الوطني. أما أسعار الفائدة على القروض، فقد عرفت انخفاضا طفيفا بواقع 5 نقط أساس في الفصل الثالث، مع تراجعها بالنسبة لقروض التجهيز بما قدره 46 نقطة أساس، وارتفاعها بالنسبة لتسهيلات الصندوق بواقع 9 نقط وبالنسبة لقروض الاستهلاك بواقع 7 نقط، إلى جانب استقرارها بالنسبة لقروض السكن. وفيما يخص الائتمان البنكي الموجه للقطاع غير المالي، فقد شهد تسارعا تدريجيا مع نمو بنسبة 6,3% في أكتوبر، مدعوما بارتفاع تسهيلات الخزينة الممنوحة للمقاولات الخاصة، ويرتقب أن ينهي السنة بوتيرة نمو قدرها 5,1%. ومن المتوقع أن تتباطأ وتيرته إلى 3,3% في 2023 ثم تتسارع مجددا إلى 5,5% في 2024. وفيما يتعلق بحاجة البنوك إلى السيولة، يرتقب أن تناهز 90 مليار درهم مع متم هذه السنة وسنة 2023 قبل أن ترتفع إلى أكثر من 100 مليار في نهاية 2024.

13. وعلى مستوى المالية العمومية، أفرز تنفيذ الميزانية على إثر الأشهر الإحدى عشرة الأولى من السنة الجارية تحسنا في المداخيل العادية بنسبة 25,6%، يعزى بالأساس إلى الارتفاع الملموس في المداخيل الضريبية وإلى النمو القوي لعائدات آليات التمويل الخاصة. وموازة مع ذلك، تفاقمت النفقات الإجمالية بنسبة 15,9% نتيجة بالخصوص لارتفاع تكلفة المقاصة. وأخذا بالاعتبار على

وجه الخصوص هذه الإنجازات ومعطيات قانون المالية لسنة 2023 وبرمجة الميزانية متعددة السنوات (2023-2025)، يتوقع بنك المغرب أن يتراجع عجز الميزانية بشكل تدريجي من 5,9% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2021 إلى 5,3% في 2022 قبل أن ينخفض إلى 4,6% في 2023 وإلى 4% في 2024.

14. وفي الأخير، قام المجلس باعتماد ميزانية البنك لسنة 2023، وبالموافقة على استراتيجية تدير احتياطات الصرف وعلى برنامج الافتحاص الداخلي كما حدد مواعيد عقد اجتماعاته العادية برسم نفس السنة في 21 مارس، و20 يونيو، و26 شتنبر و19 دجنبر.